سَطوَة النصّ

خطابُ الأزهـر وأزمةُ الحُكم

بسمة عبد العزيز

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET

بسمة عبد العزيز/ طبيبة وفنانة تشكيلية وأديبة. تخرجت من كلية الطب والجراحة جامعة عين شمس 2000. وحصلت على ماجيستير الأمراض النفسية والعصبية 2005. وعلى دبلوما علم الاجتماع عام 2010. أقامت عددًا من معارض النحت والتصوير الخاصة والجماعية في الفترة من 1997 إلى 2013. صدرت لها مجموعتان قصصيتان ورواية. وثلاث دراسات نفسية واجتماعية. تكتب في صفحة الرأي بجريدة "الشروق". فازت بجائزة ساويرس للأدب عام 2008. كما فاز كتابها "إغراء السلطة المطلقة بجائزة أحمد بهاء الدين للباحثين الشباب عام 2009.

سَطوَة النصّ "خطابُ الأزهر وأزمةُ الحكم"

الطبعة الأولى 2016

رقم الإيـــــداع: 27500/ 2015

الترقيم الدولي: 978-977-5154-61-3

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any from or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

الناشر
محمد البعلي

إخراج فني
علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

SEFSAFA PUBLISHING HOUSE
WWW.SEFSAFA.NET
elbaaly@gmail.com

دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
5 ش المسجد الأقصى – من ش المنشية – الجيزة – ج م ع.

سَطوَة النصّ
خطابُ الأزهر وأزمةُ الحكم

المحتويات

11	مُقدّمة د. عماد عبد اللطيف
23	مقدِّمة المؤلِّفة
33	الفصل الأول: مقدِّمة نظرية
49	الفصل الثاني: تأسيس السيــاق العام
89	الفصل الثالث: الأدوات المستخدمة في تحليل الخطاب
103	الفصل الرابع: شواهدُ الخطاب وعمليةُ إنشاء الهُويّة
161	الفصل الخامس: شواهد الخطاب وعلاقات السلطة
207	الفصل السادس: أفكار حول الخطاب
229	مُلحقــات
281	خطابــات الأزهــر: من الموقع الرسمي لمشيخة الأزهر

شكر موصول للأصدقاء

عماد أبو غازي، وعماد عبد اللطيف، ورفعت فرج

مع حفظ الألقاب

على القراءة المتأنية والرأي السديد

تصدر

إلى الساعين نحو تقويض أوجه السلطة المهيمنة؛

تلك التي تُسيء إلى عقول البشر، وتستخفُّ بإرادتهم..

إلى أصحاب الصوت النشاز في كلِّ وقتٍ وعصر.

الأزهر والسلطة

تحليل الخطاب السياسي في زمن الأزمة

مُقدّمة د. عماد عبد اللطيف

يدرس هذا الكتاب، الذي أسعدُ بتقديمه، خطاب المؤسّسات الدينية الرسميّة ووظائفه في وقت الأزمات السياسية العاصفة. ويُعالج – تحديدًا – خطاب مؤسسة الأزهر وثيق الصلة بالأزمة العاصفة التي اجتازتها مصر في الفترة من يونيو إلى أغسطس 2013. تستخدم المؤلّفة أطرَ تحليلٍ مستمدّة من التحليل النقديّ للخطاب Critical Discourse Analysis، وهو حقل معرفيّ راهن، يحظى باهتمام أكاديميّ واسع. وتوظّف إجراءاتٌ مُتنوّعة لدراسة أبعاد مختلفة من بيانات الأزهر، وكلمات شيخه الدكتور أحمد الطيب. يقدم الكتاب إسهامًا شديد الأهمية في مجال دراسات الخطاب في الوقت الراهن في العالم العربي؛ ويرجع ذلك إلى اشتماله على نقاطِ تميُّزٍ عدّة؛ تخصّ موضوعه، ومنهجيّته، ولغته. وأبدأ بالتدليل على أهمّية موضوع الكتاب من خلال طرح سؤال يتعلّق بمصدر قوة الخطابات العامة.

من أين يستمدُ خطابٌ ما قوّتَه؟ في جدوى دراسة خطاب الأزهر الشريف

تنزع أغلب دراسات الخطاب السياسي إلى الاهتمام بالخطابات القوية؛ أي الخطابات المؤثّرة التي تُتداول على نطاق واسع، وتحظى بشعبية وقبول كبيرَين. ويفسِّر هذا كون خطابات المؤسّسات السياسية الرسمية – مثل مؤسّسات الرئاسة والبرلمان والأحزاب – تحصد الاهتمام الأكبر من الباحثين. وإذا نظرنا إلى خطاب مؤسّسة الأزهر في ضوء عامليّ التأثير والانتشار، فإنّنا نجد أنّ هذا الخطاب يتمتّع بقوة كبيرة، يستمدُّها من مصادر متنوّعة، يمكن تلخيصُها فيما يأتي:

1. قوة الصلاحيات: سلطة التمثيل الديني

عرفتْ المجتمعات الإنسانية أشكالًا من تنظيم الحق في الكلام، حرصتْ من خلالها القوى الممسكةُ بالسلطة على ضمان احتكار الكلام العمومي من ناحية، والسيطرة على الخطابات النوعية المؤثّرة – مثل الخطابَين الديني والعلمي – من ناحية أخرى. بالطبع، كانت هناك عملياتٌ متصلة من التفاوض والتنازع على قوة الكلام، وربما تُعدّ ثنائية الرسمي والشعبي التجلّي الأمثل لهذا التنازع. وفيما يتعلّق بالخطاب الديني تحديدًا، نجد أنّ القوى السياسية في المجتمعات البشرية حرصتْ، منذ الدولة المصرية القديمة قبل

نحو ستة آلاف عام، على التوحيد بين صوت الحاكم وصوت الإله. وعرفت المجتمعات الإنسانية القديمة قاطبةً تقريبًا، تنويعاتٍ مختلفةً من نموذج "الحاكم-الإله". في إطار هذا المزج بين حكّام الأرض وآلهة السماء، خضعت المؤسّسات التي لعبت دور الوسيط بين العالم العلوي والعالم الدنيويّ لهيمنة حكام الأرض شبه المطلقة. فالحاكم (الملك، الفرعون، القيصر، كسرى، الإمبراطور، الرئيس،...إلخ) هو مَن يُعيّن رجال الدين (الكهنة، الحاخامات، القساوسة، المشايخ،...إلخ) في مناصبهم ويُقِيلهم، وهو الذي يرتّب عطاياهم، ويحدّد صلاحياتهم...إلخ. وفي المقابل، أدرك رجال الدين أنّ حيازتهم مفاتيح مملكة السماء لا يمكن أن يستمرّ إلا إذا حرسوا باستماتة بوّابة مملكة الأرض، وكرسيَّ مليكها. ولكي يُنجزوا هذه المهمة، حفّزوا حائزي السلطة على أن يضمَنوا لهم حصريًّا حقَّ الحديث باسم الدين، وابتكروا طقوسًا لا حصر لها لضمان احتكار تنصيبهم متحدثين رسميين بالإنابة عن الملك/الإله؛ أي احتكار صلاحيات تمثيل الدين لدى الشعوب. وظل حرص الأنظمة الحاكمة على احتكار منح سلطة التمثيل الديني قائمًا حتى الآن في كثير من المجتمعات الإنسانية، دليلاً على أهمية السيطرة على صلاحيات هذا التمثيل.

ترجع أهمّية احتكار صلاحيات التمثيل إلى القوة التي يحوزها الخطاب الديني في معظم المجتمعات المعاصرة، وبخاصة في المجتمعات التقليدية التي يشغل الدين فيها حيزًا كبيرًا من الحياة الشخصية والعامة للمواطنين. ويُعدُّ المجتمع المصري أحد المجتمعات التي يمتلك الدين فيها قوة هائلة في شتى مناحي الحياة. وثمة حدس مقبول على نطاق واسع بشأن هذا، يتجلى في عبارة شائعة هي أن: «الشعب المصري متدين بطبعه». وهي عبارة تعني أن الخطاب الديني يحظى بدرجات كبيرة من التقدير والانتشار والقبول، تُسهم في تعزيز قوته وسلطته. ويتجلى الإدراك العام لقوة الدين في سعي المؤسسات السياسية على اختلاف توجهاتها للسيطرة على المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية على تنوعها، وفي مقدمتها يأتي الأزهر الشريف.

لقد أُنشئ الأزهر الشريف عام 972 في حضن النظام السياسي للدولة المصرية أيام حكم الفاطميين لمصر؛ ليكون الوعاء الفكري للمذهب الديني للدولة حينها. ومع ذلك، احتفظ علماء الأزهر الشريف بحق اختيار شيخ الأزهر منذ عام 1690، على أن يحظى

اختيارهم بموافقة السلطة الممثلة في الوالي أوغيره. وظلت مؤسسة الأزهر تحتفظ باستقلال نسبي عن المؤسسات السياسية حتى أمسك الضباط الأحرار مقاليد الحكم في يوليو 1952. ومنذ ذلك الحين، خضعت مؤسسة الأزهر لهيمنة المؤسسة السياسية بشكل مباشر، وقُننّت سيطرة مؤسسة الرئاسة المصرية تحديدًا على مشيخة الأزهر بواسطة القانون رقم 103 لسنة 1960، الذي جعل تعيين شيخ الأزهر بقرار من رئيس الجمهورية (مادة 5 من القانون).

كان إحكام سيطرة المؤسسة السياسية على الأزهر الشريف مُحفّزًا لها على ضمان حق الأزهر في التحدث باسم الدين الإسلاميّ في مصر والعالم، وتمثيله داخليًا وخارجيًا. والخطاب السياسي الرسمي المصري حافل بعبارات وتصريحات عديدة بهذا الشأن. وكما نتوقع، تزداد وتيرة هذه التصريحات، ويُشدّد عليها، في الفترات التي تشهد صراعًا على تمثيل الدين؛ خاصة من قِبَل جماعات وتنظيمات أهلية غير رسمية، أو سرية غير معلنة، أو محجوبة عن الشرعية؛ مثل جماعات السلفيين والجهاديين والمتصوفة والأخوان المسلمين. ويمكن أن نلمس في بعض الفترات من تاريخنا المعاصر صراعًا خطابيًا عاصفًا بين مؤسسة الأزهر مدعومة بالمؤسسة السياسية من ناحية، وهذه الجماعات والتنظيمات من ناحية أخرى، حول حق تمثيل الدين في المجتمع.

يُمكن بسهولة فهم أهمّية مثل هذا الصراع؛ إذ إنّه غالبًا ما يكون صراعًا على السلطة، متخفّيًا داخل عباءة صراع المذاهب والتفاسير والتأويلات. يزداد الصراع على صلاحيّات تفويض الحديث باسم الدين؛ لأنّها تضمن لحائزها قوةَ قبولٍ طوعي، واقتناع عام من قِبَل شرائح واسعة من المصريين. كما تتيح الاستحواذ على مصدر آخر مهمّ من مصادر قوة الخطاب؛ هو القدرة على النفاذ إلى الفضاء العام.

2. سلطة النفاذ إلى فضاءات الكلام العام

حرصت معظم المجتمعات العربية في العصر الحديث على تنظيم النفاذ إلى فضاءات الكلام العام؛ سواء فضاءات التواصل المباشر، مثل المساجد والساحات والمنتديات وقاعات المحاضرات؛ أو فضاءات التواصل التقليدي، مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون،

وغيرها. وفي سياق ذلك، فرضت أغلب المؤسّسات الحاكمة أشكالًا من السيطرة على فضاءات الكلام العام، ومنحت لممثليها والمتحدّثين باسمها – سواء بشكل رسمي أو غير رسمي – قوّة النفاذ إليها. ولعقود طويلة، فيما قبل ظهور الفضاءات الافتراضية، كانت وسائل التواصل الجماهيري واسعة التداول – مثل الصحف اليومية والإذاعة والتلفزيون – الأداة الرئيسة لصياغة عقل المجتمع. فقد مارست هذه الوسائل تأثيرًا هائلًا على الوعي الجمعي للشعوب، وشكّلت توجّهات شرائح واسعة من الجماهير.

خلال هذه الفترة، حظي الأزهر الشريف بحظّ وافرٍ من حظوظ النفاذ إلى فضاء الكلام العام. وحظي رجاله بنصيب الأسد من الظهور في البرامج الدينية في الإذاعات المسموعة، والقنوات المرئية، والصحف المقروءة. ولعقود كاد يقتصر البرنامج الديني اليومي الوحيد في التلفزيون المصري على استضافة شيخ الأزهر بنفسه[1]. ولم يختلف الأمر في الصحف القومية التي أفسحت صفحاتها لرجال الأزهر على مدار عقود متواصلة. وبالطبع، فإنّ هذا النفاذ لم يكن يقتصر على نشر المقالات أو إلقاء الدروس الدينية، بل تعدّاه إلى نشر البيانات الصحفية والتعليقات على الأحداث العامة، والخطب الجماهيرية، إذا ما دعت الظروف إلى ذلك. ويُمكن القول: إنّ الأزهر الشريف حاز خلال العقود الستّ الماضية قوّة نفاذ استثنائية إلى الفضاء العام، مكّنته في الواقع من ممارسة تأثير استثنائي في الوعي الجمعي للمصريين. وتُعدّ الفترة التالية لثورة يناير التجلّي الأبرز لهذا النفاذ إلى فضاء الكلام العام. وإضافة إلى ذلك، تدعّمت قوّة النفاذ إلى الخطاب العام، بوصفها أحد أبرز مكتسبات حيازة الحق في التمثيل، بقوة أخرى هي قوة الإقناع.

3. قوة الإقناع

يكتسب الكلام قدرته على الإقناع من وسائل عدّة منها؛ طبيعة الحجج، والأدلّة، والبراهين التي تُستعمَل للدفاع عن اختيارات الشخص، ومواقفه؛ وطرق الأداء التي

1- كاد برنامج «حديث الروح» الذي كانت تبثه القناة الأولى المصرية يقتصر على استضافة الشيخ محمد سيد طنطاوي، شيخ الأزهر السابق.

يستعملها؛ بما فيها العناصر الصوتية والمرئية والحركية وغيرها. كذلك يُنجز الكلامُ الإقناعَ بواسطة قدرته على التعاطي مع تنوّعات المتلقّين، وتوقّعاتهم، ومصالحهم، ومعارفهم المسبقة. إضافة إلى ذلك، تدعم السيطرة على سياقات تداول الكلام، وتلقّيه، من قدرته على تحقيق الإقناع والتأثير.

تمتلك خطابات الأزهر الشريف قوة إقناع لا بأس بها؛ بفضل تمتّع شيوخه وعلمائه بمهارات خطابية متميّزة. وقد حَظِي بعضهم بكاريزما شخصية، مثلما هو الحال مع الشيخ أحمد الطيب. ومن الطبيعي أن تخضع التصريحات والبيانات التي تصدر عن الأزهر لفحص ومراجعة دقيقَين؛ لضمان الوصول إلى أقصى قدرة على الإقناع الجماهيري. وتتيح سهولة النفاذ إلى وسائل الإعلام قدرًا من السيطرة على سياقات تداول الخطاب، تُعزّز من قدرات خطاب الأزهر الإقناعية. كما تقوم شريحة من الدعاة والأئمة بإعادة إنتاج الخطاب الأصلي لمشيخة الأزهر في دروسهم الوعظية أو خطبهم الدينية، بوصفهم قادة رأي مؤثّرين.

هذه العوامل مجتمعةً تبرهن على أنّ خطاب مؤسّسة الأزهر الشريف يحوز قوّة تأثير كبيرة، يكتسبها من مصادرَ عدّة، تجعله مجتمعةً من أكثر المؤسّسات فعّالية في صياغة الوعي العام في مصر. وهو من ثمّ، خطاب يستحقّ دراسات عميقة مثل تلك التي كرّستها د. بسمة عبد العزيز لدراسته.

لا ترجع قيمة دراسة د. بسمة عبد العزيز إلى أهمّية الخطاب الذي تدرسه فحسب؛ إذ تتمتّع بميزات مؤثّرة؛ لعلّ أهمّها:

1. نُدرة البحوث ذات الطابع الاثنوغرافي

يقتصر دارسو الخطاب في العالم العربي – غالبًا – على تحليل مدوّنات مكتوبة، ويهتمون اهتمامًا محدودًا بالمدوّنات المسموعة والمرئية. ويركز الباحثون عادةً على تحليل النصوص في ذاتها، بمعزل عن السياقات الفعلية لإنتاجها وتلقّيها. ويتوجّه الاهتمام المحدود بهذه السياقات غالبًا إلى دراسة سياق تداول هذه المدوّنات، وعناصره

مثل الزمان والمكان والجمهور– في حين تُهمَل البيانات المتعلّقة بسياقات الإنتاج؛ إذ نادرًا ما يُعنى دارسو الخطاب في العالم العربي بتحليل عمليات إنتاج الخطاب، وما تتضمّنه من تفاعلات المشاركين في إنتاجه، وطقوسه، ومراحله؛ بواسطة الجمع بين البحث الاثنوغرافي وتحليل الخطاب. ويبدو هذا أمرًا مفهومًا في ظلّ الصعوبات التي تواجه الباحثين في جمع هذه البيانات، بسبب هيمنة مبدأ السرّية الذي يُحيط بعمليّات إنتاج الخطاب، وميل الكثير من المؤسّسات إلى عدم التعاون مع الباحثين في هذا المجال[2].

لقد اختارت مؤلّفة هذا الكتاب أن تسير في الطريق الأكثر وعورة، وبذلت جهودًا كبيرة في سبيل تأسيس معرفة جيّدة بعمليات إنتاج النصوص المدروسة، والتي تتشكّل بالأساس من مجموعة من البيانات الصادرة عن مؤسسة الأزهر. واستعانت في سبيل تحقيق ذلك بوسائل اثنوغرافية مثل إجراء مقابلات مع منتجي البيانات. واتّسم سعيها لتحقيق هذا الهدف بالدأب والإصرار، على الرغم من العقبات التي واجهتها. وقد استطاعت تقديم بعض التصوّرات الأولية المفيدة بشأن إنتاج بيانات الأزهر. ومع ذلك، فإنّ هذه التجربة في المزج بين البحث الاثنوغرافي وتحليل الخطاب، لم تكتمل بسبب عوامل عدّة ألقت المؤلّفة الضوء عليها في متن الكتاب.

2. راهنية البيانات

يميل الباحثون في تحليل الخطاب في العالم العربي إلى دراسة نصوص وخطابات قديمة. ويمكن بإطلالة سريعة على عناوين الكتب التطبيقية القليلة المؤلّفة في هذا المجال، استنتاج أنّ النصوص التراثية والحديثة استأثرت بجُلّ الاهتمام. في حين تندر الدراسات حول النصوص والخطابات الراهنة إلى حدّ كبير. قد يُبرَّر هذا النزوع إلى دراسة "الماضي" القريب أو البعيد بأسباب عدّة؛ لعلّ أكثرها تداولًا أنّ دراسة نصوص الماضي تدعمها معرفة تاريخية جيّدة، تتيح رؤية أدقّ وأشمل، في حين قد تكون المعاصرة

2- خصصتُ شطرًا من كتاب «الخطابة السياسية في العصر الحديث». لدراسة إنتاج الخطاب الرئاسي في مصر بعد حركة الضبّاط الأحرار 1952. وقد عالجتُ على نحو تفصيلي أشكال التفاوض حول الخطاب بين الرؤساء وكتاب خطبهم. انظر. عبد اللطيف. عماد. (2015). الخطابة السياسية في العصر الحديث. دار العين. القاهرة. ص 142-87.

حجابًا يحول دون الوصول إلى مثل هذه الرؤية[3]. وبغض النظر عن وجاهة المبرّر السابق، فإنّني أظنّ أنّ التفسير الأكثر احتمالا لواقع "إهمال" الخطابات المعاصرة في مجتمعنا العربي، يكمن في أمرين؛ أولهما يُمكن أن أطلق عليه اسم "قلق المعاصرة"؛ وهو قلق اجتماعي وسياسي، وليس معرفيًّا. فالخطابات الراهنة ليست هياكل في توابيت مثل خطابات الماضي؛ إنّها حيّة تُرزق، مثل نَمِرٍ طليق. وكلّ مقاربة لها تُغامر باستثارتها، خاصةً إذا كانت هذه المقاربة نقدية، تُسائل وتُعرّي وتكشف المسكوت عنه. وإذا كان مثل هذا الخطاب الراهن تُنتجه وتروّجه سلطة لا يُمكن مساءلتها، مثلما هو حال كثير من القوى في العالم العربي، فإنّ تحليله ودراسته يكونان أشبه بمراقصة نَمِر جائع في قلب الأدغال.

السبب الثاني الذي أظنّ أنّه يحول دون دراسة الخطابات الراهنة يخصّ بالأساس مصانع المعرفة؛ أعني الجامعات. فمعظم البحوث في تحليل الخطاب يقوم بها باحثون في مؤسّسات جامعية، بهدف الحصول على درجة علمية أو ترقّي أو ما شابه. لكن معظم الجامعات العربية، خاصّةً في تخصُّصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، يُهيمن عليها ولع عارم بدراسة الماضي؛ إذ تنظر للنصوص والخطابات الراهنة نظرة متشكّك في أهليّتها للبحث، وتواجه بالامتعاض من يجرؤ على تحدّي هذا الولع بدراسة الماضي. بالطبع يمكن أن يكون هذا الولع بالماضي، حيلة لا شعورية تمارسها الجامعة للهرب من مواجهة النمور الطليقة، غير أنّها، على أية حال، تحمل جذورًا عميقة في الماضي العلمي العربي؛ إذ استأثر الراحلون دومًا بالدراسة. لقد سردتْ المؤلّفة سيرة حياة هذا الكتاب منذ كان أطروحة جامعية، مقدّمة للحصول على درجة علمية لم تحصل قطُّ عليها. ولعلّ التفسير السابق، يُلقي الضوء على مثل هذه المآلات المحزنة.

لقد اختارت المؤلّفة دراسة خطاب راهن، شديد الارتباط باللحظة المعيشة، هو بيانات الأزهر في صيف 2013 الحار. وبالطبع، فإنّ مثل هذا الاختيار لا يخلو من منغّصات. ففترة الدراسة حارّة بالفعل، بفعل التحوّلات العاصفة التي شهدتها، وبفعل الحساسية

3- درستُ في سياقٍ آخرَ أثرَ راهنية الخطابات في تحليل الخطاب في وقت الأزمات. تطبيقًا على خطابات الثورة المصرية في الفترة من يناير 2011 إلى نوفمبر 2012. انظر. عبد اللطيف. عماد. (2013). بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة. التنوير. القاهرة - بيروت -تونس.

المفرطة التي تنطوي عليها الموضوعات التي عالجتها، والتي تخصّ بالأساس موقف مؤسّسة الأزهر من هذه التحوّلات. ومن الجليِّ أنّ مثل هذا الاختيار لا ينطوي على الطمأنينة الجمّة التي تُحقّقها دراسة نصوص الماضي وخطاباته الآمنة، رغمًا عن كلّ الجهود التي بذلتها المؤلّفة لإنتاج عمل أكاديمي متّزن ومُنصِف.

3. الانضباط الأكاديمي: المعادلة الصعبة في تحليل الخطاب

بانتهاء أسطورة الموضوعية العلمية التامّة، والحياد الأكاديمي المطلق، اكتسب التحيّز درجة من مشروعية الوجود في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. عادةً ما يُعبّر الباحثون عن تحيّزهم بسُبُل مختلفة، منها لفّ التحيّز في رداء النبل والقيم الإنسانية؛ مثل القول بالتحيّز للضعفاء أو المهمَّشين أو المظلومين إلى آخره؛ ومنها التمييز بين أنواعه، واختيار الصيغة المقبولة منه؛ مثل الحديث عن التحيّز الواعي في مقابل التحيّز الأعمى؛ ومنها التأكيد على وجود مكابح للتحيّز، مثل تأمُّل الذات ومساءلة الآخرين. مهما يكن من أمر، فإنّ الباحثين في دراسات الخطاب في الوقت الراهن لديهم قدرٌ من الجرأة لم يكن متاحًا لأسلافهم للتعبير عن قدر من التحيّز في البحث الأكاديمي. ولستُ أجد هذا الأمر صادمًا، فهو عمومًا اعتراف بواقع لا مفرّ منه؛ إذ تتدخّل ميول المرء وانتماءاته ومصالحه ومخاوفه في أيّ بحث أكاديمي، ابتداءً من اختيار المادة المدروسة، مرورًا بمنهجية دراستها، والأدبيات المُعتمَد عليها، وطرق عرض النتائج... إلى آخره. كما أنّ البحث في التحليل النقدي للخطاب، خصوصًا، يفرض شكلًا من أشكال التحيّز المبدئي لصالح من يخضعون لأنواع من الظلم الاجتماعي أو الهيمنة أو التلاعب. فالتحليل النقدي للخطاب يدرس العَلاقة بين الخطاب والسلطة بهدف تعرية التلاعُب والهيمنة والسيطرة والتمييز والظلم الاجتماعي الذي يُمارس بواسطة الخطاب أو عليه أو فيه.[4]

لقد حرصت مؤلِّفة الكتاب على الوصول إلى أقصى درجات الحياد والنزاهة الأكاديمية

4- لمعلومات مستفيضة عن التحليل النقدي للخطاب يمكن الرجوع إلى مصادر البحث العديدة الواردة في هذا الكتاب. ولقائمة تطبيقات على نصوص عربية يمكن الرجوع إلى: عبد اللطيف، عماد. استراتيجيات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسي. (2012). الهيئة العامة للكتاب، القاهرة؛ وعبد اللطيف، عماد، تحليل الخطاب السياسي في العالم العربي: التاريخ، المناهج، الآفاق، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، المملكة المغربية، عدد 6، ربيع 2015، ص 130-111.

الممكنة؛ فقد أخضعت مدوّنة الدراسة كاملة، دون تمييز، للتحليل الفاحص، واستخدمت إجراءات تحليل دقيقة وكاشفة. وكانت النتائج التي توصّلت إليها وثيقة الصلة بمُعطيات البحث، وإجراءات التحليل. وهذا الكتاب، من هذه الزاوية، يُقدّم نموذجًا يُحتذى به في تقليل مخاطر التحيّز، ويُحقّق معادلة يصعب تحقيقها في بعض دراسات الخطاب.

4. تعدُّد الاختصاصات

يتقاطع هذا الكتاب مع عدد من الحقول المعرفية؛ فهو ينتمي من زاوية منهجيّته إلى التحليل النقدي للخطاب، ومن زاوية آليّات جمع البيانات إلى البحث الاثنوغرافي. ويتقاطع من زاوية موضوع مادته مع العلوم السياسية، ومن زاوية مادة بحثه مع الخطاب الديني. وبالطبع، فإنّ هذا البُعد البين تخصّصي يسمُ الكثير من دراسات تحليل الخطاب، بوصفه علمًا للعلوم. ويجدر التنويه بأن معرفة المؤلّفة بهذه الحقول المتباينة اتسمت، في معظمها، بالعمق والدقّة، بما تكشف عنه دقّة توظيف مصطلحات العلم التي تنتمي إلى كلّ حقل منها. هذه الدقّة المصطلحية هي مظهر من مظاهر كفاءة اللغة العلمية التي كُتب بها هذا الكتاب.

5. الكفاءة اللغوية

تتّسم لغة هذا الكتاب بالدقّة والوضوح والخلوّ تقريبًا من الأخطاء الإملائية والنحوية. وعلى الرغم من أنّ هذه السمات تبدو من ضروريات أيّ بحث علمي، فإنّ سوء الواقع يفرض التنويه بتوافر الضروريات. وفي الحقيقة، فإنّ تقديري للكفاءة اللغوية لمؤلفة الكتاب يرجع إلى اطِّلاعي على مسوَّداته الأولى، وأدهشني حينها هذا التمكُّن من قياد اللغة، فهي تكتب بأسلوب سلس وموحٍ وقادر على صياغة مفارقات لافتة.

لقد أتيح لي الاطّلاع على المسوَّدات الأولى لهذا الكتاب، ومعايشة الصعوبات والمعوّقات التي كان من المحتمل أن تحول دون إتمام إنجازه. وقد تملّكني إعجاب شديد بتفاني مؤلّفته، وصلابتها في مواجهة أسباب الإحباط العامّة والخاصّة. وينبغي أن نعترف أنّ

إنجاز بحوث أصيلة في مجتمعاتنا العربية عمومًا، والمجتمع المصري خصوصًا، يحتاج إلى إدارة رشيدة للمعوّقات، وقدرة كبيرة على مقاومة واقع الهدر الذي يعصف بمعظم مقدّراتنا. إنّ هذا الإصرار والتفاني يستحقّ تقديرًا حقيقيًّا، لعلّ أفضل تجلٍّ له هو أن يُقرأ الكتاب قراءة واعية من أجل المستقبل.

مقدّمة المؤلّفة